تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

الصين لاعب جديد والولايات المتحدة تفقد سطوتها الاتفاق السعودي ـ الإيراني يخلط أوراق الشرق الأوسط

شهدت منطقة الشرق الاوسط في الربع الاول من العام 2023 زلزالين: الزلزال التركي السوري الطبيعي الذي جاء مدمرا وظلت ارتداداته الجيولوجية تتردد في دول الجوار لاسابيع، والزلزال السعودي الايراني السياسي الذي جاء مدويا وستظل ارتداداته السياسية تتردد في ارجاء الشرق الاوسط لاشهر

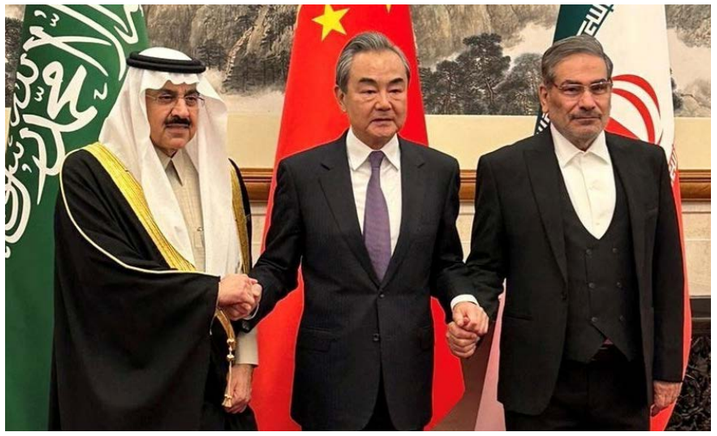

اذا كانت حرب اوكرانيا هي الحدث العالمي الذي طبع العام 2022 وخلط اوراق العالم، واعلن الانتقال نحو نظام عالمي جديد متعدد القطب، فان اتفاقية بكين بين السعودية وايران هي الحدث العالمي الجديد الذي سيطبع العام 2023 ويخلط اوراق المنطقة، ويعلن الانتقال نحو شرق اوسط جديد ونظام اقليمي لم يعد حكرا على السيطرة الاميركية. فهذا الاتفاق، ايا يكن مساره ومصيره، يعلن اولا تراجع المكانة الاميركية في الشرق الاوسط وتفسخ معسكر حلفاء اميركا، ويعلن ثانيا اخفاق السياسة الخارجية الاميركية في تحقيق هدفين: احتواء الصين كقوة عالمية منافسة ومهددة للمصالح الاميركية في الدرجة الاولى، واحتواء ايران كقوة اقليمية متجهة شرقا، وباتت ركيزة اساسية في الحلف الثلاثي الجديد (الصيني ـ الروسي ـ الايراني).

الاتفاق بين السعودية وايران جاء مسبوقا بسلسلة تغييرات وتطورات اهمها قرار ولي العهد السعودي مواجهة الغطرسة الاميركية بتوسيع قاعدة الشراكة مع الصين، وشراكات استراتيجية عقدتها بكين مع السعودية وايران انطلاقا من عامي 1999 و2000 على التوالي. ولا ننسى حرب اوكرانيا التي تشكل مركز اختبار لمستقبل المواجهة بين الغرب الاطلسي والصين.

اهم شيء في الاتفاق السعودي ـ الايراني واول ما يلفت الانتباه هو رعاية الصين لاتفاق اعلن من بكين ولم يعلن من اي عاصمة عربية كان لها دور فيه مثل بغداد او مسقط. للمرة الاولى تقتحم الصين مسرح الشرق الاوسط كلاعب رئيسي، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، وانما ايضا على المستوى السياسي والديبلوماسي. والصين برعايتها التطبيع بين ايران والسعودية دخلت الى الساحة الديبلوماسية الاقليمية من الباب العريض وسجلت نقطة ثمينة وانجازا نوعيا تشتم منه رائحة "انتصار".

ليس للصين تاريخ استعماري، وهي تدخل البلدان بمشاريع تنموية مشتركة من دون خلفيات سياسية. في اختصار، الصين شريك اقتصادي وليست شريكا سياسيا. اول المنفتحين عليها باسواق متبادلة، كانت ايران تتجاوز العقوبات الاميركية تحديدا عليها. وبالاضافة الى الزيارات بين قيادتي البلدين والعقود الموقعة (وصلت الى حد 400 مليار دولار)، استطاعت ايران الصمود في وجه الضغوط الاميركية، والتالي التهرب من الرضوخ لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس للاستمرار في برنامجها النووي السري، وصولا الى صناعة القنبلة وتحولها الى دولة نووية خليجية.

السعوديون من جهتهم ضاقوا ذرعا بمتغيرات السياسات الخارجية الاميركية منذ عهد الرئيس جورج بوش (الابن) في الدخول الى العراق واسقاط نظام صدام حسين، وبالتالي نجح السد المانع الرئيسي للثورة الايرانية من الوصول الى الخليج والبلدان العربية، ناهيك عن سياسات الرئيس باراك اوباما الذي اعطى طهران ضوءا اخضر لتزعم دول المنطقة منذ التوقيع على الاتفاق النووي في العام 2015، وصولا الى الرئيس جو بايدن الذي منذ ان وطأ البيت الابيض رفع صواريخ باتريوت من السماء السعودية، بعدما اسقط الحوثيين من لائحة الارهاب، وتدفق السلاح الايراني (صواريخ ومسيرات) لتضرب المدن السعودية ومنشاتها الحيوية والنفطية، وصولا الى شركة "ارامكو". وبالتالي، اضطرت الرياض الى فتح ثغرة في جدار "الحرب المفتوحة" التي تشنها ايران على دول الخليج خصوصا والدول العربية عموما، رافقه شعار تصدير الثورة بابعادها الدينية، معتمدة في ذلك على "ديبلوماسية الحوار" كمدخل طبيعي الى حل النزاعات القائمة مع ايران.

استطرادا، التقدم الصيني يوازيه التراجع الاميركي، والاتفاق الجديد يظهر ان الصين تملأ الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وانها هي التي تقوم بجهود انهاء التوترات والنزاعات في المنطقة، وتضطلع بدور كان حكرا على الاميركيين، بدور قيادي ديبلوماسي وسياسي بعدما قدمت نفسها دائما

الصيني، وترجم رفضا للطلب الاميركي رفع انتاج النفط، وابرام اتفاقات بمليارات الدولارات مع الصين. والان تترجم في تزعزع خطة حصار ايران عبر المحور العربي ـ الاسرائيلي واتفاقات ابراهام، وبروز محور اخر ايراني ـ سعودي مفتوح على التطور من الباب الاقتصادي وجذب السعودية شرقا وضمها الى منطقة شنغهاي الدولية لاحقا. بدا واضحا في سياق استراتيجيا الخروج من

كلاعب اقتصادي كبير. للمرة الاولى تتجرأ الصين على خوض مياه منطقة الشرق الاوسط ونزع فتيل الخلاف بين اكبر دولتين على ضفتي الخليج، واكبر دولتين مصدرتين للنفط ومؤثرتين في اسواقه واسعاره: السعودية وايران. ومع هذا الاتفاق تكرس الصين دخولها كمرجعية دولية في الشرق الاوسط، اي المنطقة المحسوبة تاريخيا ومنذ الحرب العالمية الثانية على الولايات المتحدة.

ما يحدث يعني ان سياسات ادارة بايدن على كل الصعد تدفع بشركاء الولايات المتحدة بعيدا عنها، وتعزز نظرية الانسحاب او الانكفاء الاميركي من المنطقة. والنتيجة، ان الاميركيين بدأوا يدفعون ثمن سياسة ادارة الظهر للشرق الاوسط، وبدأوا يحصدون نتائج هذه السياسة صدمات وخيبات ومفاجآت متلاحقة كانت بدات مع التحول السعودي الذي ترجم استقبالا باردا للرئيس الاميركي واستقبالا حارا للرئيس

الشرق الاوسط التي تتبعها الولايات المتحدة منذ سنوات، ان واشنطن تريد التخفف من الاكلاف التي يرتبها التورط في الشرق الاوسط. والخروج من الشرق الاوسط، مسار بدأ قبل سنوات طويلة، ولم تفلح معه محاولات اسرائيل المستميتة لوقفه باعتباره مضرا بها. واسرائيل تعي ان تطبيع العلاقات مع الدول العربية المهمة، والسعودية في الطليعة، لا يمكن ان يحصل من دون ضمانات امنية اميركية كافية للمملكة. فهي لا تستطيع، لا سياسيا ولا عسكريا، القيام بدور الضامن. الدليل هو الاتفاق السعودي - الايراني نفسه الذي يعد بلا ادنى شك، من جهة المملكة بحثا عن بديل لتلك الضمانات غير المتوافرة. وذلك ما اقر به الاميركيون عمليا، من خلال تأكيدات البيت الابيض ان السعودية تقدمت بجملة مطالب للولايات المتحدة في مقابل تطبيع العلاقات مع اسرائيل تشمل ضمانات امنية محددة، وتدفقا حرا لشحنات الاسلحة الاميركية اليها ومساعدتها في برنامج نووي سلمي.

تحمل اسرائيل السياسات الاميركية مسؤولية تحول ايران، الخصم المرير والخطر للسعودية ـ بحركة مفاجئة واحدة ـ الى شريك اقتصادي وسياسي وامني للمملكة. وترى اوساط ان المفتاح لهذا التحول الدراماتيكي موجود في واشنطن، وادارة الرئيس بايدن هي التي دفعت السعوديين الى دق باب النظام الايراني، على امل ان يمنحهم المحور مع النظام الشيعي مجال تنفس وشبكة امان، ولو موقتة. وفي اعتقاد محللين اسرائيليين ان حلم اسرائيل باقامة تحالف عربي ـ دولي ضد ايران تبدد عند الاعلان بان ايران ستستانف العلاقات الديبلوماسية مع السعودية خلال شهرين، وقالت "انها خطوة دراماتيكية قد ترسم خارطة علاقات جديدة في الشرق الاوسط وخارجه. فهي ستمنح شرعية حيوية لايران في اوساط الدول العربية في المنطقة، الامر الذي سيثمر فيما بعد علاقات ديبلوماسية ايضا مع دول اخرى مثل مصر. وقد يمهد الاتفاق الطريق امام انتهاء الحرب في اليمن، ويؤدي الى حل قابل للبقاء للازمة في لبنان، وربما يدفع الى استئناف المفاوضات حول الاتفاق النووي".

مما لا شك فيه ان الاتفاق السعودي ـ الايراني يدخل المنطقة في مرحلة جديدة ويحدث تغييرا في قواعد اللعبة، ولكن الحذر واجب ولا يمكن الاسترسال في توقعات مبكرة وسابقة لاوانها، لان الاتفاق ليس نهاية المطاف وانما هو بداية لمرحلة محفوفة بالمخاطر والمحاذير. الاتفاق على استئناف العلاقات الديبلوماسية يخضع اولا لفترة اختبار في شهرين، ستكون ساحة اليمن. والاتفاق ثانيا يواجه بتحفظ وانزعاج من جانب الاميركيين الذين لا يقفون مكتوفي الايدي امام هذا الاختراق الصيني الذي لم يكن ليتحقق لولا حاجة ايران الى كسر الحصار المفروض عليها، ولولا براغماتية الامير محمد بن سلمان. وبالتالي، فان السؤال عن التغييرات والتاثيرات التي يحدثها الاتفاق على دول المنطقة والملفات الاقليمية الساخنة، من اليمن الى لبنان، مرورا بسوريا والعراق، لا يوازيه الا سؤال آخر عن الرد الاميركي "المعرقل" وكيف سيكون واين؟!